

## المحور الرابع: مصادر الوثائق

### أولاً- استخدام المصادر الوثائقية في البحث

على الرغم من أن استخدام المصادر الوثائقية قد لا يكون شائعاً جداً في البحث الاجتماعي السائد، إلا أن البحث الوثائقي ليس جديداً، فقد تم استخدامه على نطاق واسع من قبل علماء اجتماعيين كلاسيكيين مثل كارل ماركس وإميل دوركهايم. حيث استخدم ماركس على نطاق واسع المصادر الوثائقية والتقارير الرسمية الأخرى، مثل تقارير مفتشي المصانع التي تم إنجازها بين عامي 1841 و 1867، وتقارير المسؤول الطبي في مجلس الملكة الخاص والهيئة الملكية والداخلية. تقارير الإيرادات، وكذلك تقارير عن توظيف الأطفال في المصانع، وقوانين البنوك، وتقارير النواب البرلمانيين (Hansard) والإحصاء في إنجلترا وويلز. كما رجع إلى مختلف القوانين والتشريعات، مثل قوانين لوائح المصانع بين عامي 1833 و 1878، واستخدم أيضاً الصحف والدوريات، مثل: The Times و Economist and New York Daily Tribune.

من جهته، اعتمد دوركهايم - الذي يُنسب إليه الفضل كأحد الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع - على الإحصاءات الرسمية في دراسته عن الإنتحار، واستفاد بشكل مكثف من المعلومات الإحصائية حول موجات الانتحار في عدد من البلدان الأوروبية ، حيث نظر في سجلات الإنتحار بسبب الانتماء الديني والعرق والفئة العمرية والجنس والحالة الاجتماعية والطبقة والوضع الاقتصادي والوظيفة. ووفقاً لسيمبسون Simpson، فإن كتاب دوركهايم عن الانتحار يُعتبر أول مثال حديث عن الإستخدام المتسق والمنظم للمنهج الإحصائي في البحث الاجتماعي، ففي الوقت الذي كانت فيه التقنيات الإحصائية ضعيفة التطور، تمكن دوركهايم من إقامة علاقات بين سلسلة من البيانات من خلال المثابرة المنهجية والاستدلال. لقد كان قادراً على إثبات حقيقة أن الانتحار - الذي يبدو وكأنه فعل فردي وشخصي للغاية - هو في الواقع ناتج عن تفاعل ظروف اجتماعية معينة.

وغني عن القول أن استخدام المصادر الوثائقية في البحث الاجتماعي ليس شيئاً محصوراً في أوروبا. بل يمكن القول إن "مراجعة الأدبيات" هي في الواقع مثال جيد جداً للبحث الوثائقي الذي يقوم به حتى المشككون في البحث الوثائقي دون وعي. حيث تتطلب

جميع المشاريع البحثية دائماً قسماً حول "مراجعة الأدبيات". وعلى أساس مراجعة الأدبيات الشاملة حول موضوع معين، يمكن للباحث أن يكون قادراً على صياغة إطار عمل مفاهيمي أو نظري يمكن من خلاله تحديد موقع تحليل البيانات. وكما يوضح موغالاكوي Mogalakwe، فإنه من خلال مراجعة الأدبيات، يمكن إعادة تكوين المعلومات من المصادر الثانوية وإعادة تفسيرها لتقديم رؤى جديدة حول ظاهرة اجتماعية معينة<sup>1</sup>.

### ثانياً- التعامل مع المصادر الوثائقية (تحليل الوثائق):

يؤكد المؤرخ جون توش John Tosh أن تحليل الوثائق عملية صعبة وشاقة جداً، وتحتاج باحثين على قدر عال من التدريب والحرفية والخبرة. ومرد ذلك إلى أن تحليل الوثائق - بالإضافة إلى أنها كثيرة جداً - يتطلب الكثير من التقييم الدقيق. فالوثائق ليست كتاباً مفتوحاً يقدم إجابات فورية عما يريده الباحث منها، وقد لا تكون على ما تبدو عليه للوهلة الأولى، أي الإنطباع الأولي؛ فيمكن أن تدل على أكثر بكثير مما هو واضح على الفور؛ وقد يتم صياغتها في أشكال غامضة وعتيقة لا معنى لها بالنسبة للباحث غير المدرب وقليل الخبرة. وحتى بالنسبة للمؤرخ المتمرس والمحترف فإن البحث في المصادر الأولية للوثائق يستغرق وقتاً طويلاً؛ وبالنسبة للمبتدئين فيمكن أن تكون العملية بطيئة بشكل مؤلم<sup>2</sup>.

ومع ذلك، يذهب العديد من الباحثين إلى أن هناك بعض القواعد الأساسية في تقييم الوثائق وتحليلها، وأن التعامل مع المصادر الوثائقية لا يختلف عن تلك المطبقة في مجالات البحث الاجتماعي الأخرى، ففي كل حالة يجب التعامل مع البيانات علمياً. ولقد صاغ جون سكوت John Scott معايير مراقبة الجودة للتعامل مع المصادر الوثائقية، وحددها في: الأصالة والمصدقية والتمثيل والمعنى. حيث تشير الأصالة إلى ما إذا كان الدليل حقيقياً ومن مصدره الخام أو الأول؛ وتشير المصدقية إلى ما إذا كان الدليل مثالياً أو نموذجياً من نوعه؛ وتشير الصفة التمثيلية إلى ما إذا كانت المستندات التي تم الرجوع إليها تمثل مجمل المستندات ذات الصلة؛ ويشير المعنى إلى ما إذا كان الدليل واضحاً ومفهوماً. ووفقاً لسكوت دائماً، فإن معايير الأصالة والمصدقية والتمثيل والمعنى لا ينبغي

<sup>1</sup>Jashim Uddin Ahmed, p8.

<sup>2</sup> Gary McCulloch, Documentary Research in Education, History and the Social Sciences, Uk, Routledge, 2004, p 35.

اعتبارها مراحل متميزة في تقييم جودة المصادر الوثائقية، كما لا ينبغي تطبيقها بطريقة صارمة وشكلية أيضاً، بل ينبغي بدلاً من ذلك النظر إلى المعايير على أنها كلها مترابطة ولا يمكن للباحث استخدام معيار واحد بشكل كافٍ لاستبعاد المعايير الأخرى<sup>3</sup>.

## 1- الأصالة:

تعتبر صحة الدليل المعيار الأساسي في أي بحث علمي رصين وموثوق، لذلك يقع على عاتق الباحث واجب ومسؤولية التأكد من أن الوثيقة التي يستخدمها أصلية ونزاهة. يجب عليه التعامل معها بالطريقة نفسها التي يتأكد من خلالها القائم بإجراء المقابلة من هوية الشخص الذي تتم مقابله. ومع ذلك، هناك العديد من الحالات التي قد لا تكون فيها الوثائق كما تبدو. على سبيل المثال الوصايا والوثائق القانونية واليوميات والرسائل يمكن تزويرها، وحتى الأعمال الأدبية يمكن أن تُنسب إلى مؤلفين لم يكتبوها. إنها تضع مسؤولية جسيمة على عاتق الباحث للتأكد بأن الوثائق التي يتم تحليلها أصلية وسليمة. وفقاً لـ Platt قد تنشأ ظروف تستلزم فحصاً دقيقاً للوثيقة، تشمل هذه الظروف ما يلي<sup>4</sup>:

- أ- عندما لا تكون الوثيقة منطقية أو بها أخطاء واضحة؛
- ب- عندما تكون هناك تناقضات داخلية من حيث الأسلوب والمحتوى وما إلى ذلك؛
- ج- في حالة وجود نسخ مختلفة من الوثيقة نفسها؛
- د- عندما تكون النسخة المتاحة مستمدة من مصدر ثانوي مشكوك فيه أو مشبوه أو غير موثوق به؛
- هـ- عندما تكون الوثيقة في يد شخص أو أشخاص لديهم مصلحة خاصة في قراءة معينة لنص الوثيقة.

## 2- المصادقية:

وفقاً لسكوت، يجب على الباحث التأكد من خلو الوثائق التي يطلع عليها من التحريف، أو أن تكون مُعدة بشكل مستقل ومسبق لتكون مغايرة لأصلها، والأهم من ذلك أنه لم يتم إنتاجها لصالح الباحث، أو تم تعديلها عمداً لتضليل الباحث. إن الحاجة إلى إثبات

<sup>3</sup> Jashim Uddin Ahmed, p3.

<sup>4</sup> Ibid, p3.

مصادقية الوثائق لا تقل أهمية في البحث الوثائقي عن طرق البحث الأخرى، مثل طرق المسح أين تعتمد مصادقية المُستجوب في المقابلة على مدى تقديم الآراء التي يتم التعبير عنها بصدق، بغض النظر عن حقيقة أن المُستجوب يمكن أن يكون قد أخطأ في الواقع أو في الحكم على الموقف. قد يعتمد بعض الباحثين على الصحف كمصادر لمعلوماتهم، وبالرغم من أنه يمكن استخدام الصحف كمصادر وثائقية، إلا أنه من المستحسن تجاهل تعليقات وآراء المراسلين حول الأحداث، والتركيز فقط على البيانات الصحفية الواقعية أو المقابلات<sup>5</sup>.

### 3- الصفة التمثيلية:

تنطبق مسألة التمثيلية على بعض الوثائق أكثر من غيرها. يشير مفهوم التمثيلية representativeness إلى ما إذا كان الدليل نموذجياً من نوعه أم لا. ففي الغالب يتم إعداد الوثائق، مثل استطلاعات دخل وإنفاق الأسرة، من قبل إحصائيين محترفين بأخذ عينات عشوائية ثم تحليل النتائج المستخلصة منها وتحويلها إلى تقارير ووثائق معلوماتية. غير أنه قد تكون بعض النتائج في الواقع مُحرجة للحكومة، وبالتالي فإنها تشهد على صحتها التمثيلية وأصالتها. لكن من الصعب تحديد ما إذا كانت الوثائق التي تم الرجوع إليها تمثل مجمل الوثائق ذات الصلة المتعلقة بمسألة معينة قيد التحقيق، وهذا هو الحال بشكل خاص مع الوثائق الحكومية الرسمية<sup>6</sup>.

### 4- المعنى:

يشير المعنى إلى ما إذا كانت الأدلة واضحة ومفهومة، والغرض النهائي من فحص الوثائق هو الوصول إلى فهم معنى وأهمية ما تحتويه الوثيقة. ومع ذلك، فإن ما تحتويه الوثائق يمكن أن يكون له معنى قيمى حرفي ومعنى تفسيري. لذا يجب مراعاة - عند استخدام المصادر الوثائقية - كيفية تحديد الاستدلال الذي يجب استخلاصه من الوثيقة حول أمور أخرى غير حقيقة تأكيدات الواقعية. تجسيدا لهذه الغاية، يمكن للباحث زيادة البيانات الوثائقية من خلال مقابلات متعمقة مع عدد قليل من المخبرين الرئيسيين، أي أشخاص على دراية بالظاهرة الاجتماعية قيد التحقيق أو لديهم دراية بها. والتقليد أو

<sup>5</sup> Ibid, p4.

<sup>6</sup> Idem.

الطريقة التقليدية الأخرى المتبعة من طرف علماء الاجتماع تتمثل في زيادة الاستطلاعات الاجتماعية والمقابلات المتعمقة مع البحث الوثائقي. لكن المقابلات يمكن أن تساعد الباحث في الشعور بما يحدث من خلال تصورات هؤلاء المخبرين الرئيسيين، وهو أمر قد لا يستنتجه الباحث/ أو يُستنتج بسهولة من الوثائق. يمكن أن تساعد المقابلات مع المخبرين الرئيسيين الباحث في إخضاع الوثائق لاستجواب إضافي وأكثر صرامة. كما يمكن أن تساعد المقابلات في التقاط بعض التصورات والمواقف والآراء والمشاعر والمعاني والتفسيرات التي أعطاها الناس لأحداث ومواقف معينة، واكتشاف أي مواقف وتفسيرات متضاربة للأحداث والمواقف نفسها.<sup>7</sup>

يمكن الحديث كذلك عن تحليل الوثائق من زاويتي التحليل الكمي والكيفي:

### 1- التحليل الكمي لمحتوى الوثائق:

يسعى هذا النمط من التحليل إلى إظهار أنماط الانتظام في المحتوى من خلال التكرار، حيث يقوم المحلل باشتقاق فئات من البيانات (على سبيل المثال، صحيفة يومية) حتى يمكن مقارنتها ببيانات أخرى. وتتحول الكلمات والعبارات (مثل "الحقيقة" و"الحرية" و"أحزاب المعارضة" و"الجمعيات المدنية" وما إلى ذلك) في الوثائق إلى أرقام. وعدد المرات التي تظهر فيها كلمة أو عبارة في النص تؤخذ كمؤشر على أهميتها في النص (على سبيل المثال، قد تُظهر إشارات إلى "الحرية" أكثر من "السلطوية" الميول السياسية للمحرر أو صاحب الجريدة). يُفترض أن استراتيجية القياس الكمي هذه تعزز كلاً من موثوقية وصحة البيانات المصنفة.

ومع ذلك، هناك العديد من نقاط الضعف في منهج التحليل الكمي للوثائق، تتمثل

فيما يلي:

- يركز القياس الكمي أكثر على المدلول المستنبط من تكرار الكلمات والعبارات، وليس على مدلول الكلمات والعبارات في حد ذاتها وإمكانية تأويل معانيها وفقاً للسياقات التي أنتجت فيها.

---

<sup>7</sup> Ibid, p5.

- يتعامل فقط مع المعلومات التي يمكن قياسها وتوحيدها وتصنيفها، وبالتالي يوفر فقط نظاماً مبسطاً لفئات البيانات، وهذا على حساب البيانات التي لا يمكن تكميمها، أي تحويلها إلى بيانات كمية؛
- يميل إلى إعادة إنتاج المعاني التي يستخدمها المؤلفون بدلاً من إخضاعها إلى تحليل نقدي من حيث السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجت في ظلّه؛
- يفشل في فهم سياق الفطرة السليمة التي يتم فيه إنتاج الكلمات والعبارات وتفسيرها عندما يفهم الناس عالمهم الاجتماعي؛
- من المفترض أن الجمهور / القارئ الذي يتلقى النص يجب أن يترجمه هو كذلك كما يفعل الباحث.

وباختصار، يرفض أصحاب المنهج الكمي فكرة أن نصوص الوثائق مفتوحة لقراءات متعددة - وفي بعض الأحيان قد تكون متناقضة - من قبل جمهور الباحثين والقارئ على حد سواء، وبالتالي من الخطأ افتراض أن التفسير النصي يمكن قراءته ببساطة دون مراعاة فهم القراء. لذلك فإن تكرار الكلمات أو العبارات في النص قد لا يقول شيئاً عن أهميته داخل الوثيقة.

## 2- التحليل النوعي (الكيفي) لمحتوى الوثائق:

يجادل أصحاب هذا المنهج أنه لكي يدرك الباحثون أهمية ما في الوثائق، يجب عليهم التركيز على المعاني المقصودة والمحتوى الداخلي للنصوص. ينظر التحليل النوعي إلى مؤلف نص الوثيقة باعتباره فاعلاً واعياً ذاتياً يخاطب جمهوراً في ظل ظروف اجتماعية وسياسية معينة. وتتمثل مهمة الباحث هنا في قراءة النص من حيث رموزه كما يفعل عالم الأنثروبولوجيا مع الطقوس. قد يتم اشتقاق هذه "القراءة" من مصادر ثانوية و / أو طرق بحث أخرى مثل الدراسات القائمة على الملاحظة. لا يأخذ الباحث في الاعتبار كيفية بناء التفسيرات الحالية فحسب، بل يهتم أيضاً بكيفية تطوير التفسيرات الجديدة وتوظيفها. ففي حين أن المعاني التي يقصدها المؤلف مهمة، فإن تحليل الوضع الاجتماعي للقارئ مهم أيضاً لتفسير النص.

يلجأ أصحاب التحليل النوعي لنصوص الوثائق إلى فحص العلاقة بين الدال (رمز أو كلمة) والمدلول (مفهوم أو فكرة يشير إليها الدال)، وعلاقتها بمرجع ما (سواء كائنا ما ديا أو نظام لغة). قد لا يشير المدلول إلى كائن مادي بالضرورة، ولكنه قد يشير بدلاً من ذلك إلى الطريقة التي ينظم بها نظام اللغة (من خلال علاماته) العالم. يركز الباحثون هنا على العلاقات داخل النص وعلاقته بالنصوص الأخرى. يأخذ الموقف التحليلي النقدي في الاعتبار كيف يمكن للوثيقة أن تعطي معنى وتفسيرا مُعِينًا (على سبيل المثال، تقرير إخباري حكومي) للأحداث التي تصفها، وكيف تحجب أو تُغلق التفسيرات المناقضة المحتملة (على سبيل المثال، التفاهات التي تحدث بين المعارضة) للقارئ. يأخذ هذا الموقف في الاعتبار الطريقة التي يحاول بها النص ختم أو فرض سلطته السياسية والثقافية والاقتصادية على العالم الاجتماعي الذي يصفه. عند القيام بذلك، قد يقوم الباحث باستبعاد المعلومات القيمة (على سبيل المثال، عن النساء والأقليات) وتوصيف الأحداث والأشخاص بطرق معينة وفقاً لمصالح معينة كذلك.

### ثالثاً- أنواع المصادر: المصادر الأساسية والمصادر الثانوية

تقاس جودة ومصداقية البحوث العلمية المنجزة بطبيعة ونوعية المصادر (المراجع) العلمية التي يعتمد عليها الباحث في إنجاز بحثه، فمتى ما كانت أصلية وأصيلة وذات مستوى علمي وأكاديمي معترف ومشهود لها به بين الباحثين والمختصين، كانت البحوث المنجزة راقية وذات جودة علمية متميزة. وذلك، طبعاً، في إطار الشروط الأخرى الواجب توفرها في موضوع البحث وفي الباحث نفسه.

في الغالب، تنقسم هذه المصادر (المراجع) إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية، أو إلى مراجع أساسية ومراجع ثانوية، على أساس أن لفظتي مصادر ومراجع مترادفتين من الناحية اللغوية، إلا أن هناك من يذهب إلى أن هناك فرقاً جوهرياً بين المصادر والمراجع، بحيث يدرج المراجع في المرتبة الثانية من حيث الأهمية العلمية، ويساويها بالمصادر الثانوية. وتماشياً مع ما هو شائع في الكتب الأكاديمية الخاصة بمناهج البحث العلمي، سوف نعتبر أن المراجع بمثابة مصادر ثانوية.

## 1- المصادر الأساسية:

وعادة ما تعرف بأنها "أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما"<sup>8</sup>، وبعبارة أخرى، هي الوثائق والدراسات الأولى، منقولة بالرواية أو مكتوبة بيد مؤلفين ثقات، أسهموا في تطور العلم، أو تحرير مسأله وتنقيح موضوعاته، أو عاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفا مباشرا فيها، أو كانوا هم الوساطة الرئيسية لنقل العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحق. صاحب كل فكرة يعد مصدرا في مجالها، كذلك يعد في هذا القسم سجلات الدواوين الحكومية، وما ينشره الكتاب بأقلامهم في الدوريات العلمية، والصحف، والمجلات، والآثار، والرسائل، والقوانين، والأفلام المصورة لمشاهد من الواقع، والتسجيلات الصوتية<sup>9</sup>. بالنسبة لكينيث بايلي، تشير الوثائق الأساسية إلى روايات شهود العيان التي أنتجها أشخاص مروا بحدث معين أو السلوك الذي نريد دراسته<sup>10</sup>.

## 2- المصادر الثانوية (المراجع):

وهي التي تعتمد في مادتها العلمية على أساسا على المصادر الأساسية الأولى، فتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص، ويذهب البعض مذهباً آخر وهو أن كلمة المرجع تعني كل شيء رجع إليه الباحث أثناء بحثه، فأفاد منه فائدة ثانوية<sup>11</sup>. الوثائق الثانوية هي وثائق أنتجها أشخاص لم يكونوا حاضرين في مكان الحادث لكنهم تلقوا روايات شهود عيان لتجميع الوثائق، أو قرأوا روايات شهود العيان<sup>12</sup>. ومما لا شك فيه أهمية تقديم المصادر عن المراجع في الإحالة والإستشهاد والإستدلال والإثبات، وتجاوز الإستعانة هنا بالمراجع في توضيح أو تفصيل أو تبيان ما استشكل في نصوص المصادر لسبب ما، ففي بعض الأحيان عندما تكون المصادر قديمة جدا فإنها تكون عصية على الفهم، بسبب مفردات اللغة، أو أسلوب الكتابة، أو صعوبة فهم

---

<sup>8</sup> عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات العربية والتاريخية، (جدة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1995)، ص 70. نقلا عن محمد عبد المنعم الخفاجي، البحوث الأدبية: مناهجها ومصادرها، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، د س ط)، ص 75.

<sup>9</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>10</sup> Mogalakwe, p222.

<sup>11</sup> المرجع نفسه، ص 71.

<sup>12</sup> Mogalakwe, p223.



الأفكار، كأن تكون معقدة، أو غاية في التجريد، أو أكثر تخصصاً، أو أن تكون أكثر فلسفية .. إلخ. وفي حالة تعدد المصادر التي تحتوي على معلومات متماثلة حول المسألة ذاتها يُرجع إلى الأقدم منها. وفي حالة تعذر الحصول على المصادر يلجأ الباحث إلى المراجع الأكثر علمية ومصداقية، والأكثر قدماً.

توفر المصادر الوثائقية ما يصفه جون سكوت بالوصول الوسيط بدلاً من الوصول القريب. يصبح الوصول غير المباشر ضرورياً إذا كان يجب استنتاج السلوك السابق من آثاره المادية، وكانت الوثائق هي العلامات المرئية لما حدث في وقت سابق. وهذا يتناقض مع الوصول المباشر أو القريب حيث يكون الباحث ومصادره معاصرة أو متواجدة والباحث هو شاهد مباشر على الأحداث أو الأنشطة.